المشترك اللفظى فى اللغة العربية بين الإثبات والإنكار

أ. خيرية زكريا عمر

المقدمة:-

إن قضية "المشترك اللفظى" كانت من الظواهر اللغوية التى تنبه إليها العلماء والدارسون العرب منذ وقت مبكر، نتيجة ملاحظاتهم للواقع اللغوى، وإن الفكرة لم تكن غربية على الحس اللغوى العام.

وقداتضحتن بعد تدوين مفردات اللغوية، زمحاولة تصنيفها ودرسها، ونتيجة النظر والتأمل فى هذه المفردات لاحظ العلماء عدة ظواهر تلغوية منها (الإشتراك)

إلا أن الاختلاف قائم حول حقيقة وجود الألفاظ المشتركة فى اللغة العربية، وهناك آراء متضاربة حول مدى إيجابية وجوده وسلبية وجوده وكثرته، وأهميته فى هذه اللغة.

وعلى هذا انقسم العلماء تجاه هذه القضية إلى فريقين رئيسيين: المثبتين والمنكرين، وهناك طائفة المتوسطين حيث إنهم لم يؤيدوا الظاهرة تأييدًا كاملا ولم ينكروها إنكارًا جازما، بل وضعوا بعض شروط لغوية لابد من توافرها فى الكلمة لكى تعد من ضمن الألفاظ المشتركة.

لقد حاول كلا الفريقين من المثبتين والمنكرين بإبراز حجج وبراهين دامغة لتأييد وجهة نظرهم. فمن مدع أن المشترك اللفظى دليل على ضعف اللغة، وعدم قدرتها على التعبير عن معانى الحياة وأغراضها المختلفة، لذالك يجب تنزيه اللغة عنه.

ومن مدع أن المشترك اللفظى عامل مهم من عوامل الغموض فى النصوص، ولاسيما النصوص الشعرية، فلا يعد وجوده فى العربية صفة إيجابية محمودة؛ لأنه يسلب جانب من وضوحها وجلائها المفترض، وهذا مذهب تؤيده بعض النزعات التقليدية التى تشترط وضوح العبارة على عمومها، وترى أن أحسن الكلام ما كشف القناع عن معناه، وأفهم سامعه مضمونه دون جهد أو عناء. بينما ترفضه الإتجاهات التى تعد الغموض سمة إيجابية فى النص الأدبى، لاسيما إن كان شعرًا، وتعتبر كثرة الألفاظ المشتركة دليلا على ثراء اللغة العربية وطواعيتها و مرونتها وشاعريتها واتساعها فى التعبير، وليس فقرها وضعفها كما يزعم الجانب الآخر، كما عدها البعض وجها من وجوه الإعجاز القرآنى.

وعلى هذا جاءت هذه المقالة المتواضعة لإبراز الأراء المتباينة بين مؤيدى ومنكرى قضية المشترك اللفظى فى اللغة العربية.

فالورقة مقسمة إلى ثلاثة محاور:-

المحور الأول: تعريف المشترك لغة واصطلاحا

المحور الثانى: آراء المثبتين فى الألفاظ المشتركة

المحور الثالث: آراء المنكرين فى الالفاظ المشتركة

ثم الخاتمة التى تضمن النتائج التى توصلت إليها الباحثة مع بعض الاقترحات.

المحور الأول: المعنى اللغوى والإصطلاحى للمشترك:

للفظ العربى أقسام متعددة من حيث دلالته على المعنى، ومن جملة هذه الأقسام الإشتراك اللفظى، والإشتراك مشتق من فعل شَرَكَ، والشَرْكَة، والشِّرْكة بمعنى واحد أى مخالطة الشريكين١.

يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر فى فعل شئ ما. ومما سبق يفهم أن معنى الإشتراك فى اللغة هو: مشاركة بين شيئين فصاعدا مهما اختلفا أو تنوعا، ويقع الاشتراك فى أى شئ، وهو ضد الانفراد.

وهذا هو المعنى الحقيقى للاشتراك فى اللغة العربية.

وقد عرف "المشترك اللفظى" بأنه مصطلح يطلق على الكلمة ذات المعانى المختلفة٢.

وبعبارة أخرى هو كل كلمتين أو أكثر تتفق فى النطق والكتابة، وتختلف معانيها، وذلك مثل كلمة "العين" فهى تدل على العين الباصرة، وتدل على عين النابعة، وتدل على عين القوم وهو رئيسهم، وتدل على عين العدو وهو جاسوسهم، والعين تأتى بمعنى الذهب وتأتى مؤكدة بمعنى الذات٣. وبإمعان النظر فى هذين التعريفين نجد أنهما بالرغم من اختلافهما فى الأسلوب إلا أنهما يدلان على معنى واحد وهو أن الاشتراك معناه: دلالة لفظ واحد على معنيين فصاعدا.

والإشتراك يقع فى الأسماء كما يقع فى الأفعال والحروف. وقد صرح بذلك العلامة السيوطى بقوله: "وذهب بعضهم إلى أن الإشتراك أغلب .... لأن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء، والمضارع كذلك ... مشترك بين الحال والاستقبال والأسماء كثير فيها الاشتراك، فإذا ضممناها إلى قسمى الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب٤.

وإذا أخذنا الفعل (فتح) فى اللغة العربية مثلا نرى أن لهذه الكلمة معان متعددة لايمكن بأية حال من الأحوال رفضها أو تجاهلها، فنحن نقول فتح المدينة أو البلد: إحتلها، فتح الكتاب: نشر طيَّه ليقرأ منه، فتح الله عليه: هداه وأرشده، فتح الباب على مصراعيه لعمل ما: أفسح المجال له، فتح بين الخصمين: قضى بينهما، ومنه قوله تعالى: (ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق)٥ فتح حسابا فى المصرف: أى وضع مالا أو مبلغا من المال. فتح شهيته: جعله راغبا فى الأكل. فتح صفحة جديدة: غيَّر طريقه، فتحت نيجيريا صفحة جديدة مع دبى علاقة، فتح عينيه جيدًا: إنتبه، وحذر، فتح عينيه على شىء: شاهده أو إختبره وهو لا يزال طفلا، فتح له قلبه: باح بسره، وغير ذلك كثير من معانى هذه الكلمة.

فقد رأينا كيف اتسعت هذه الكلمة أو هذا الفعل إلى مختلف المعانى بين محسوس، ومجرد، وكلها جارية على استعمال الكلمة فيها ضمن سياقاتها الخاصة، ويمكن أن تتسع لمعان أخرى متعددة كما اتسعت غيرها.

وصهباء طاف يهوديُها

أبررها، وعليها ختنم

وقابلها الرّيح فى دنها

وصل على دنِّها وارتسم٥

قال دعالها ألا تحمض ولا تفسُد.

"الرحمة":- ومنه قول عدى بن رقاع:-

صلى الاله على امرىء ودّعته

وأتم نعمته عليه وزادها٦

فإن الصلاة من الله "الرحمة"

وكذلك الفعل قضى:-

قضى: فهو أيضا فعل له معان عدة، فيأتى بمعنى:- "حكم" كما ورد فى قوله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما)٧ أى: مما حكمت. ويأتى بمعنى "أمر وحتم" وذلك عند قوله تعالى (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)٨ أى أمر وحتم. ويأتى بمعنى "أعلم" وذلك فى قوله تعالى: (وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب)٩ أى أعلمناهم إعلاما، ويأتى لغير ذلك من المعانى.

وأما مثاله فى الحرف فهو ما يلى:-

من:- فإنها تأتى لا بتداء الغاية كما فى قوله تعالى:-

(سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى)١٠ .

وتأتى للتبعيض كما فى قوله تعالى: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون)١١ أى يعنى من بعض ما تحبون.

وتأتى لبيان الجنس كما فى قوله تعالى: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان)١٢ أى إجتنبوا. وغير ذلك من معانيها.

الباء:- فحرف الباء يفيد معنى المعية كما يستعمل بمعنى "على" وقد يستعمل بمعنى "إلى".

فمن الأمثلة الأولى: بسم الله الرحمن الرحيم

ومن الأمثلة الثانية قول ابن الهيثم:-

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها

ولكن أخلاق البلاد تضيق١٣

فقد أفادت "الباء" بمعنى "على" فى صدر البيت، لأن المقصود أن البلاد لاتضيق على أهلها.

ومن الأمثلة الثالثة قول الزمخشرى:-

يا من يرى مد البَعُوضِ جناحها

فى ظلمة الليل إليهم الأَلْيَل١٤

ويرى وصول غذاء الجنين ببطنها

فى ظلمة الأحشا بغير تَمَقُّل١٥

والزمخشرى يصف الله عز وجلَ فى البيت الثانى بأنه يَرى وصول غذاء الجنين إلى بطنها، فقد آفاد "الباء" فى البيت معنى "إلى"

ويمكن أن نلحظ العلاقة بين المعنى اللغوى للإشتراك اللفظى، والمعنى الاصطلاحى له، ذلك أن وجود الشىء

لاثنين فصاعدا عينا كان ذلك الشيء أو معنى سمى فى اللغة بالاشتراك وكذلك اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر، سمى بالاشتراك اللفظى اصطلاحا، ومن ذلك نلاحظ أن هناك صلة وعلاقة بين المعنيين اللغوى والاصطلاحى، وهذه العلاقة هى التى تبين وتوضح لنا كيف إصطلح العلماء على تسمية اللفظ الدال على معان مختلفة "بالاشتراك اللفظى" وصارت هذه الظاهرة اللغوية تعرف عند العلماء والدارسين بهذه التسمية إصطلاحا.

والاشتراك اللفظى ضد المترادف والتضاد جزء منه.

المحور الثانى
أراء المثبتين فى قضية الاشتراك اللفظى فى اللغة العربية

إن المؤيدين لهذه الظاهرة يرونها فضيلة للغة العربية تفتخر بها على غيرها، كما يعدونها دليلا على سعة هذه اللغة وغناها وثراء مفرداتها فى الإبانة والتعبير.

والحقيقة إن تأييد ظاهرة الإشتراك لم يكن أمرًا مقتصرًا على اللغويين فحسب بل شاركهم فى تأيدها العلماء والأدباء.

ومن جانب اللغويين فقد أثبت بوقوعه عدد كبير، وعلى رأسهم سيبويه، وخليل، وأبو عبيدة، والأصمعى، وأبو على الفارسى، وابن فارس، وأبو زيد.

ولكنهم إختلفوا فى صفة الوقوع: هل كان من ناحية الوجوب أو الأغلب أو إمكان الوقوع مطلقا؟ فأجاز الأغلبية وقوعه من واضعين أو من واضع واحد، وذلك لوجود الألفاظ المشتركة فى لغة العرب وأساليبهم ولاينكر احدًا ذلك١٦.

ومن أنصار هذه الظاهرة الأديب صالح بن جناح الذى أشار إلى الإشتراك بقوله: (إعلم أن العرب قد تجعل للشيء الواحد أسماء، وتسمى بالشئ الواحد أشياء) وذلك قبل القرن الرابع الهجرى١٧.

وهناك طائفة كبيرة من العلماء الذين أجازوا بوقوعه، ولكن بشرط أن يكون من واضعين:-

أولا: أن تضع أحد القبيلة لفظا لمعنى، ثم تضعه قبيلة أخرى لمعنى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين فى إفادة المعنيين، وهذا على أن اللغات غير توقيفية.

والثانى:- أن يكون أحد الوضع لغرض الإبهام على السامع حيث يكون التصريح سببا للمفسدة، كما روى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه: وقد سأله رجل عن النبى صلى الله عليه وسلم وقت ذهابهما إلى الغار: من هذا؟ قال: "هذا رجل يهدينى السبيل"١٨. فقد أبهم الخليفة هنا، خوفا من أن يلحق الأذى بالرسول صلى الله عليه وسلم وأثبته البعض أيضا لنقل أهل اللغة ذلك فى كثير من الألفاظ، ومن العلماء من أوجب وقوعه – قال:- لأن المعانى غير متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وزّع لزم الإشتراك١٩.

ومن مؤيدى هذه الظاهرة الأمدى، إذ أنه لا يرى الغرابة فى وضع أهل اللغة لفظا واحدا على معنيين مختلفين، وصرح ذلك عند تأيده لهذه الظاهرة بقوله: (والمختار جوازه ووقوعه، ثم قال: أما الجواز العقلى فهو أنه لا يمتنع عقلا أن يضع واحد من أهل اللغة لفظا واحدا على معنيين مختلفين، ويوافقه عليه الباقون،.....)٢٠.

وقد سبق أن ذكرنا أن سيبويه كان من أبرز وأقدم من أيد هذه الظاهرة الإشتركية اللفظية إذ نراه يقر ذلك فى كتابه: (الكتاب) مانصه ((إن من كلامهم إتفاق اللفظين واختلاف المعنين...))٢١

وابن فارس يقِّر فى باب "الأسماء كيف تقع على المسميات" بأن الأشياء الكثيرة تسمى بلإسم الواحد.

وأكد وقوع هذه الظاهرة الإمام أبى منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل المشهور "بالثعالبى" فى كتابه (فقه اللغة وأسرار العربية) إذ ورد أمثلة من المشترك تحت عنوان مستقل، وهو "فصل فى وقوع إسم واحد على أشياء مختلفة٢٢.

ومن الذين آمنوا بهذه الظاهرة أيضا "ابن قتيبة" الذى تناول هذا الجانب فى كتابه:- تأويل مشكل القرآن فى باب عنونه: باب "اللفظ الواحد للمعانى المختلفة" وقد عالج ابن قتيبة قضية المشترك اللفظى فى القرآن الكريم عند نيف وأربعين لفظا من الألفاظ التى استعملها القرآن ليوضح المعانى المتعددة لهذه الألفاظ على النحو الذى ورد فى القرآن٢٣.

وكذلك من المؤيدين لقضية المشترك: "جرزى زيدان" صاحب كتاب: تاريخ آداب اللغة العربية، وقد أكد لنا وجود هذه القضية عند العرب فى معرض حديثه لمميزات اللغة العربية وذلك عند ما صرح بقوله: "فمن ألفاظها نيف ومئتا لفظ يدل كل منها على ثلاثة معان، ونيف ومئة لفظ يدل الواحد منها على أربعة، ومثلها التى تدل على خمسة معان، وقس على ذلك ما

يدل على ستة معان فسبعة فثمانية إلى خمسة وعشرين معنى كالحميم. وما تزيد مدلولاته على ذلك "كالخال" فإنها تدل على ثمانية وعشرين معنى وللفظ "العين" خمس وثلاثين معنى وللفظ "العجوز" ستين معنى٢٤.

هذا ابن جنى يثبت "الإشتراك" للحروف، والأسماء والأفعال على حد سواء، وأما العلامة جلال الدين عبد الرحمن السيوطى فكان ممن يفتخرون بهذه الظاهرة اللفظية ويراها وجها من وجوه الإعجاز البيانى للقرآن.

ولم يكن الخلاف فى المشترك اللفظى مقتصرًا على اللغويين فقط، وإنما تعدى إلى الأصوليين والمناطقة، وكان الإمام الشافعى: رحمه الله تعالى يرى أن قضية الألفاظ المشتركة، من المسلمات اللغوية التى لا نقاش فيها، إذ أن القضية من أساسيات اللسان العربى واتساع معانيه والجاحد بها يعدُّ جاهلا بالعربية وفقهها.

وأما المحدثون من العلماء، فقد أقرَّوا وقوع المشترك اللفظى فى العربية، بل فى معظم اللغات، وعلّل الأستاذ محمد المبارك ذلك: بأن "أكثر الأصول التى تشتق منها الألفاظ للدلالة على معان جديدة ذات معان عامة، لذلك فقد تشتمل للدلالة على مسميات مختلفة تشترك فى تلك الصفة، أو ذلك المعنى العام."

وهذا د/ إبراهيم أنيس "من اللغويين المحدثين يثبت هذه الظاهرة الإشتركية اللفظية مؤكدًا ذلك فى كتابه: دلالة الألفاظ فى اللهجات العربية، عندما قال: "إن المعاجم العربية قد امتلأت بالمشترك اللفظى، وإن نشأ عن التطور الصوتى يبلغ المئات"٢٥ .

ومما سبق ظهر جليا أن الرعيل الأول من اللغويين قد وافقوا على إثبات "المشترك" وأكدوا له بسرد أمثلة كثيرة بل وأفرد له مصنفات تجمع ألفاظه. وعلى طليعة هذا الفريق:- خليل بن أحمد الفراهيدى و سيبويه، وأبو عبيدة، والثعالبى، والمبرد والسيوطى، وابن جنى وغيرهم، فهؤلاء، جميعا أثبتوا الإشتراك وتَوسعو فيه مؤيدين بالشواهد العربية الفصحى، والشعر العربى الفصيح، والآيات القرآنية.

وقد جعل هذا الفريق أن الإشتراك ميزة للعربية تزهو بها على غيرها من اللغات، وتمدها بثروة كبيرة من الألفاظ والمعانى.

المحور الثالث
أراء المنكرين لقضية الاشتراك اللفظى فى اللغة العربية

سبق فى المحور الثانى ذكر بعض من الذين أثبتوا المشترك اللفظى، وأيده بحجج دامغة وبراهين مقنعة

وفى هذا المحور ستذكر الباحثه الذين أنكروا وجود المشترك إنكارًا جازما قاطعا. وقد حاولوا هم الآخرون تأييد وجهة نظرهم بالأدلة المختلفة والتى يرون أنها كافية فى تفنيد الأراء القائلة بوجوده. وستطرق الباحثة أيضا إلى ذكر المتوسطين الذين لم يثبتوا وجود هذه الظاهرة كما أنهم لم ينكروا جواز وقوعها، وفى مقدمة المنكرين (ابن درستويه ت ٣٤٧ هـ) وأبو هلال العسكرى، سنة وفاتهما وأبو على الفارسى، غير أن الأخير لم يغال فى الإنكار.

وقد ذهب (ابن درستويه) حذاء هذه القضية مذهبا مغايرا حيث أثبت أن المشترك ليس ظاهرة عامة، على عكس ماتوهم بعض اللغويين من أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه.

وقد أيّد ابن درستويه رأيه هذا بأنه إذا اعتبر المشترك موضوعا لغويا أصيلا قد يؤدى هذا إلى إلتباس كبير وإبهام شديد.

"فواضع اللغة على حد قوله، حكيم عليم، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعانى، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية"٢٦.

وفى هذا النص دلالة واضحة على أن ابن درستويه ينكر هذه النظرية بناءا على ما يرى فيها من التضليل والإغواء للمخاطب، فإن المخاطب قد يفهم عكس ما يريده المتكلم وينفعل بالتالى إنفعالا خاطئا!. فهو يرى أن أىّ لفظ يُعْتبر فى زعم بعض اللغويين مشتركا ليس فى المشترك من شئ، بل إنما ورد لعلل منها ما يلى:-

١. أن يأتى فى لغتين متباينتين.

٢. أو يقع فيه حذف أو اختصار فيشبه اللفظان ويخفى ذلك على السامع.

وإلى مثل هذا ذهب أبو على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) حين ذكر أن إتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغى ألا يكون قصدًا فى الوضع ولا أصلا، ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشئ فتكثر وتغلب، فتصير بمترلة الأصل٢٧.

ويبدوا أن المنكرين لهذه الظاهرة يتوهمون أن وجود المشترك بما له من خصائص فيه مفسدة لا تجوز أن تصدر عن واضع اللغة، وهذا عائد إلى أن اللغات

توقيفية.

وأيضا من منكرى ظاهرة الإشتراك اللفظى أبو هلال العسكرى الذى ألف كتابًا سمّاه: "الفروق اللغوية" نادى فيه بأن: "كل شئ يجريان على معنى من المعانى، وعين من الأعيان، فى لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضى خلاف ما يقتضية الآخر، وإلا لكان الثانى فضلا لا يحتاج إليه"٢٨.

وكما إختلفت أراء اللغويين عند وقوع المشترك، هكذا تباينت آراء الأصوليين فى هذه المسألة، فمنهم من قال بوجوب وقوعه، ومنهم من منع ذلك ونفاه، ومنهم من قال بجوازه ووقوعه.

وأما الفريق الذى نفى هذه الظاهرة، فيرى أن الألفاظ المشتركة محال وقوعها، لأنها تعوّق وظيفة اللغة فى التواصل الفكرى، فلا تفيد فهم المقصود، وفى ذلك يقول الإمام الرازى:-

"أما القائلون بالامتناع، فقد قالوا: المخاطبة باللفظ المشترك لا تفيد فهم المقصود على سبيل التمام، وما يكون كذلك منشأ للمفاسد... وما يكون منشأ للمفاسد وجب أن لايكون"٢٩.

وكما اختلف علماء الأصول فى وقوع الشترك إختلف المناطقة، وكانوا لهم تبعا، فمنهم من قال هو غير ممكن، ومنهم من قال بل هو ممكن. وفى تأييد المنكرين، يقول صاحب مرآة الشروح: "قال البعض ليس بممكن لأن المقصود من الوضع فهم المعنى، وإذا وضع لمعان كثيرة فلا يفهم واحد منها عند خفاء القرينة، وإلا يلزم الترجيح بلا مرّجح، وفهم الجميع يستلزم ملاحظة النفس وتوجهها إلى أشياء كثيرة بالتفصيل عند الإطلاق..."٣٠.

وفى أقوال هؤلاء العلماء من الأصوليين والمناطقة السابق ذكره، نفهم أنهم أنكروا ظاهرة المشترك للغموض الذى يرونه فيه الذى يعوق معرفة المقصود من المعانى الكامنة فيه، وهذا ينشأ إلى فساد المعنى، ولذلك لا فائدة لوجوده.

الخاتمة:

الحمد لله الذى أنعم علىّ بإتمام هذه المقالة المتواضعة الموجزة فى قضية الألفاظ المشتركة، إذ حاول كل فريق تأييد وجهة نظره بالأراء والمناقشات المفيدة.

ومن خلال هذه الدراسة فى الألفاظ المشتركة أسفرت المقالة على بعض النتائج التالية:-

١- إن موقف الباحثين واللغويين العرب فى قضية الألفاظ المشتركة وحديثهم عن طبيعتها وأهميتها ودورها فى مجال التعبير لا يزال يشكل خلافا.

٢- لا يمكن إنكار قضية المشترك اللفظى فى اللغة العربية، وذلك لأن الظاهرة أصبحت واضحة لدى معظم الناطقين بالعربية، سواء من العرب أو الأجانب، ولاسيما الباحثين من اللغويين.

٣- إن من كلام العرب أنه يصحه بعضه البعض، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا بإستيفائه واستكمال جميع حروفه.

٤- فجاز وقوع اللفظ على معنين مختلفين أو أكثر لأن ما يتقدم اللفظ أو يأتى بعده، يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها فى حال التلفظ والإخبار إلا معنى واحدًا.

٥- القرآن الكريم خير دليل على إثبات ظاهرة المشترك اللفظى، وذلك لتضمنه هذه الألفاظ، ولا غرابة فى ذلك لأنه نزل بلسان عربى مبين.

٦- إن الأصوليين لهم فضل الأسيقية فى معالجة الألفاظ المشتركة، وذلك عند تحليل المسائل الشرعية.

وأخيرًا تدعوا الباحثة إلى البحث على إيجاد معجم متطور شامل جامع للألفاظ المشتركة فى هذه اللغة المباركة.

الهوامش

١ – جمال الدين محمود ابن مكرم، منظور، لسان العرب، المجلد العاشر دار الصاور للطباعة بيروت، ١٩٠٠ م، – ١٢٧٤ هـ مادة "شرك" ص ٤٥١ – ٤٥٠

٢ – ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، جزء الثالث، ص – ١٣٦ ، بدون اى معلومات أخرى.

٣ – مجموعة من المؤلفين – الموسوعة العربية العالمية – الجزء الثانى، ص – ٦ .

٤ – عبد الرحمن جلال الدين السيوطى، المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار التراث القاهرة، (غير مورخ) ص – ٢٧٠ .

٥ – الأعشى الكبير – ديوان الأعشى، ص – ١٥٦ ، (بدون اى معلومات)

٦ – ابن رشيق القيروانى، العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده، الجزء الأول، دار الطلائع، ٢٠٠٦ م، بيروت، ص – ١١٢ .

٧ – السورة: النساء، الآية: ٦٧ .

٨ – السورة: الاسراء، الآية: ٢٣.

٩ – السورة: الاسراء الآية: ٤ .

١٠ – السورة: الاسراء، الآية: ١ .

١١ – السورة: آل عمران، الآية: ٩٢ .

١٢ – السورة: الحج، الآية: ٣٠ .

١٣ – شهاب الدين محمد أحمد، المستطرف فى كل فن الطبعة الأولى، دار الكتب العربية بيروت، ١٩٩٣ م، ص – ٣٢٣ .

١٤ – على بن نايف الشحور – موسوعة الشعر الإسلامى، ص – ٥ .

١٥ – عبد الغفار حامد هلال – علم اللغة بين الحديث والقديم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م، ص – ٣٩١ .

١٦ – حاكم مالك الزيدى، الترادف فى اللغة العربية، وزارة الثقافة والاعلام، عراق، الطبعة الأولى، ص – ٥٠ ، (بدون تاريخ).

١٧ – رمضان عبد التواب، فصول فى فقه العربية، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجى القاهرة.

١٨ – عبد الرحمن جلال الدين السيوطى، المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٩٣ م، ص – ٢٧٠ .

١٩ – أحمد حسن الباقورى، أثر القرآن الكريم فى اللغة العربية، دار المعارف، ص – ٦٧.

٢٠ – أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبى – فقه اللغة وأسرار العربية، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر، ص – ٢٧٩ (بدون اى معلومات أخرى).

٢١ – عمر محمد سعيد عبد العزيز، تقريب التراث تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، الطبعة الأولى، ١٩٣ م – ٢٧٩ هـ ، مرّكز الإهرام، ص – ٢٢٣

٢٢ – جرزى زيدان تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الأول، دار الهلال القاهرة، ص – ٤٧ ، بدون أى معلومات أخرى.

٢٣ – أحمد محمد قدور، مدخل إلى فقه اللغة العربية، الطبعة الثانية دار الفكر، ١٩٩٩ م، ص – ٢٨٢

٢٤ – أحمد محمد قدور – مدخل إلى فقه اللغة العربية ص – ٢٨٢ .

٢٥ – نفس المرجع والصفحة

٢٦ – أحمد محمد قدور – مدخل إلى علم اللغة ص – ٢٨٢.

٢٧ – د/ رمضان عبد التواب – فصول فى فقه اللغة ص – .

٢٨ – محمد نور الدين المنجد – الاشتراك اللفظى فى القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق – دار الفكر، دمشق، سورية ١٩٨٨ م.

٢٩ – نفس المرجع ص – ٦٨ .